بسم الله الرحمن الرحيم

Voice of Bahrain

صوت البحرين

BM Box 6135, London, WC1N3XX العدد ١٢٥ - يونيو ١٩٩٣ - ذو الحجة ١٤١٣ هـ

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار انه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

صوت الحركة الاسلامية في البحرين

السعودية: مارد التغيير يخرج من قمقمه

اذا كان هناك من فوجيء بما حدث في المملكة العربية السعودية الشهر الماضي فانما كان ذلك بسبب التاثر بالاعلام السعودي والغربي الذي كان، وما يزال، يصور المنطقة بانها في حالة استقرار لا نظير له. فالناس هادئون مرتاحون للوضع الذي يعيشونه حيث اموال النفط تعمل عملها في اضفاء مظاهر الترف والرخاء، واجهزة القمع السلطوية تمنع بروز اية مؤشرات على التململ او التمرد. وليس غريبا ان يصاب البعض بالذهول لما حدث بعد كل هذا إذا لم يكن على اتصال بما يجري في الخفاء وما تختمر عليه مشاعر الناس واحاسيسهم.

اما نحن فلم تفاجئنا التطورات التي عصفت بالمملكة، واذا كان هناك من امر غريب فهو انها استغرقت هذا الوقت كله لتظهر للعيان حقيقة ما تختلج عليه نفوس المواطنين الذين ظن الحكام ان بمقدورهم القضاء على طموحاتهم بالمال والرخاء. ولطالما طرح المثقفون من ابناء الخليج رفضهم للواقع الذي يعيشونه واعتبروه غير لائق بمكانة الانسان الذي اكرمه الله واحترمته الشرائع السماوية. ولقد مضت عقود كثيرة على حالة الجمود السياسي الذي صاحب نشوء نمط الدولة في مشيخات الخليج، حيث ساهمت الظروف السياسية في احداث تغير في نمط الحكم القبلي هامشيا ليصبح الوضع الجديد في هذه المشيخات الخليجية قريبا من ما يمكن بوصفه بالدولة، وان كانت تفتقر الى الدستور والحجم الديمغرافي والتمييز الواضح بين النمط القبلي في الحكم ونمط الحكم الحديث، وكل هذه القضايا ما زالت عالقة برغم الضغوط السياسية والاجتماعية باتجاه التحديث السياسي.

نقول ان النظام الذي يهز اركانه اعلان من سبعة اشخاص بتكوين لجنة للاستماع الى المظالم والدفاع عن الحقوق الشرعية للناس لهو نظام مهترىء تماما. وحين تعمم السلطة في الرياض الى جميع وسائل اعلامها واعلام جاراتها بعدم التطرق الى شيء مما حدث فان اوضاعها تكون قد بلغت درجة من اليأس لا تحسد الحكومة معها على شيء. وملخص القضية ان سبعة رجال من ذوي الفكر والثقافة والاهتمام الديني قرروا الهمس بصوت عال، مخالفين بذلك ما اعتاد عليه الناس من خفض الاصوات خشية من بطش السلطان. هؤلاء النفر قرروا تكوين لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، لتكون بمثابة المؤسسة التي تهتم بقضايا حقوق الانسان في الجزيرة العربية. وكان دافعهم الى ذلك تصاعد حالات الظلم من استبداد السلطة وتعدد وسائل قمع المواطنين، سواء من سكان البلد الاصليين ام الوافدين، وشعورهم بالواجب الديني والانساني في زمن قل فيه ذوو الضمائر الحية، وفي بلد اصبح السيف فيه هو الحاكم ، ولم يسمع فيه عن عدل الاسلام الا قطع راس من يرتكب جريمة من الفقراء والمعوزين والضالين، بينما لا تطال العقوبات اصحاب الجرائم الكبرى المتربصين على سدة الحكم.

الاعلان عن تكوين اللجنة كان بمثابة الصاعقة على النظام السعودي الذي يقطع لسان من يتطاول عليه او يطلق كلمة فيها شيء من المعارضة. وبعد ان اجتمع ولي العهد، الامير عبد الله بن عبد العزيز، مع اعضاء اللجنة اصبح واضحا ان الطرفين يسيران على طريق المواجهة، فما كان من حكومة السعودية الا ان لجأت لاسلوبها المعروف في القمع والتنكيل، فامرت «هيئة كبار العلماء» باصدار قرار يؤكد عدم شرعية اللجنة كمقدمة لممارسة القمع الذي عرفت الحكومة السعودية بتفوقها فيه.

وما ان صدر القرار «الشرعي» حتى صدر قرار حكومي بفصل كل اعضاء اللجنة من اعمالهم واغلاق مكاتب من لديه عمله الخاص منهم. هذا بالرغم من رسائل الاحتجاج والتدخلات العديدة لمنع وصول الامر الى ما وصل اليه، وحتى الامريكيين الذين شعروا بضرورة الاتصال باعضاء اللجنة اصبحوا في حرج من امرهم بين التدخل في القضية او لاكتفاء بالمراقبة من بعيد، وبالرغم من ان اعضاء اللجنة كانوا قد اجتمعوا مع السفارة الامريكية في الرياض، لم يحصل تدخل امريكي رسمي، وترك اعضاء اللجنة وحالهم مع الحكومة.

المسالة لم تنته بعد، فاعضاء اللجنة مصممون على تكريس مطالبهم المشروعة المتمثلة في العمل على حماية حقوق الانسان والمطالبة بتنظيم حياة دستورية تؤدي الى انتخابات حرة تتيح للشعب ممارسة دوره في ادارة شؤونه والادلاء بدلوه في القرار السياسي، وكل هذه الامور خارجة

التتمة على ص ٤

تسفير بعد السجن

السيد هاشم الموسوي، احد المعتقلين اسياسيين في سجن جو ٢، قضى مدة سجنه الاخيرة (خمس سنوات) في نهاية شهر ابريل الماضي. الا ان آل خليفة اعلنوا عن اسلوب جديد في انتهاك حقوق الانسان. ففي يوم الجمعة ١٩٩٣/٤/٣٠ اتصل ضابط بوزارة الداخلية بزوجة السيد هاشم وطلب منها ا ن تحضر ملابس لزوجها. فعندما سالته لماذا؟ اخبرها بانه سوف يفرج عنه يوم السبت وسيسفر الى الامارات مباشرة. ولكن المخابرات خدعوا كلا من السيد هاشم وزوجته. فعندما ذهبت يوم الجمعة وسلمت الملابس واخبرت زوجها بالامر، كانت الصدمة بادية على وجهه لانه كان قد اخبر بانه سوف يفرج عنه الى اهله.

وفي اليوم نفسه (الجمعة) كانت المخابرات قد اعدت مستلزمات السفر ولكن ليس الى الامارات ولكن الى سوريا حيث تم تسفيره بالقوة ووضعه في الطائرة بغير ارادته بعد اصدار جواز صالح لمدة سنة واحدة فقط.

وكان السيد هاشم قد قضى خمس سنوات سجن سابقة في سجون الخليفة من ١٩٨٢ الى ١٩٨٧ بعد ان قضى ٣ سنوات سجن في الكويت من ١٩٨٩ الى ١٩٨٢ بتهمة المشاركة في انشطة سياسية ضد العراق.

وهذا يعني ان السيد هاشم الموسوي قضى ١٣ عاما في السجن ونفي بعدها من وطنه.

العفو الدولية: اجراء عاجل

اصدرت منظمة العفو الدولية بيانا عاجلا في ٩٣/٤/٣٠ حول قضية ترحيل السيد هاشم الموسوي قالت فيه « تلقت العفو الدولية تقارير حول المواطن البحريني السيد هاشم الموسوي تشير الى انه سوف يتم تسفيره الى الامارات العربية المتحدة في ١ مايو ١٩٩٣ وهناك خشية من ترحيله لبلد ثالث واحتمال تعرضه للتعذيب وسوء المعاملة.

وتلق العفو الدولية نابع من حقيقة ان الشخص المذكور قد قضى مدة حكمه واذا كان هناك اي سبب لترحيله فان على السلطات ايضاح ذلك والسماح بفرصة مناسبة للدفاع عن التهم امام محكمة قانونية.

والسيد هاشم الموسوي، شيعي من اصل فارسي، اعتقل في ١٩٨٨ بتهم سياسية وحكم عليه بالسجن خمس سنوات، انهاها في مطلع ابريل ١٩٩٣ ولكنه ابقي عليه في السجن. وقد طلب منه مؤخرا التوقيع على وثائق يتعهد فيها بعدم ممارسة اي عمل سياسي في المستقبل، ولكنه رفض ذلك. وفي ٢٨ ابريل اخبرت عائلته من قبل وزارة الداخلية ان عليها ان تختار له بلدا لترحيله اليها.

ان الترحيل القسري للمواطنين البحرينيين المشتبه في نشاطهم السياسي يقلق العفو الدولية. وبالرغم من السماح لبعض من رحلوا قسرا بسبب ابداء ارائهم السياسية بالرجوع الى البحرين لا يزال العديد ممنوعا من العودة. وحسب التقارير الواردة، فان ضحايا الترحيل القسري لا يخبرون عادة بسبب ترحيلهم ويحرمون من فرصة استئناف قرار الطرد او مناقشة قانونيتة امام المحاكم.

ولا يخالف مثل هذا الاجراء المقاييس الدولية لحقوق الانسان فحسب وانما يخرق دستور البحرين المادة ١٧ (ج) التي تحرم نفي او منع اي مواطن بحريني من العودة الى بلده.

وناشدت العفو الدولية السلطات البحرينية ايقاف هذا القرار والافراج عن السيد هاشم الموسوي فورا ودون اي شروط لانه قضى مدة حكمه كاملة، واذا كانت هناك تهم محددة فان السلطات مطالبة بتوضيح ذلك وان تسمح له بالدفاع عن نفسه.

كما ناشدت العفو الدولية السلطات وضع حد للاجراءات غير المقبولة وقرارات طرد المواطنين لان ذلك يخالف الدستور والمقاييس الدوليه الخاصة بحقوق الانسان.

وفي ٤ مايو اصدرت العفو الدولية بيانا فوريا اخر قالت فيه ان السيد هاشم الموسوي تم ترحيله الى سوريا بتاريخ ١٩٩٣/٤/٣٠. وطالب السلطات باعادته للبحرين.

محاكمة مسؤول بالفساد

حسن عيسى الحسن، احد كبار الضباط في وزارة الداخلية ويشغل منصب مدير ادارة التدريب والعمليات، ومسؤول عن قمع الشعب وحماية الدبلوماسيين وافراد العائلة الحاكمة. وكان من المقربين لابراهيم بن محمد آل خليفة الذي كان يشغل منصب نائب المدير العام للامن العام حتى ديسمبر الماضي. وكان لا بد من اجراء تصفيات داخلية لاقصاء المنافسين. وهكذا اختفى عن الاضواء والاخبار ابراهيم بن محمد آل خليفة، وبقي آخرون يحلمون بالوصول الى منصب (المدير العام). ولكن هندرسون لا ينوي التنازل عما ظفر به. ولذا بدأ الشهر الماضي الحديث عن امكانية تقديم العميد حسن عيسى الحسن للمحاكمة بتهمة توظيف مجموعة من الهنود والباكستانيين مقابل الحصول على ٦٠٠ دينار لكل واحد منهم. وبالرغم ان هذا العمل يقوم به كل الموظفين الكبار في الدولة وخصوصا وزارة الداخلية.

ضعف السياسات الخليجية يبقي المنطقة مرتهنة

تحاول المؤسسة الرسمية الخليجية التي يجمعها اليوم مجلس التعاون الخليجي ان تظهر امام العالم، وكذلك الشعوب الخليجية، بثوب مخالف لحقيقتها، ظنا منها بامكانية تحقيق ذلك من خلال ما تمتلك من وسائل الاعلام التي تحتكرها بدون ان يكون بمقدور المواطنين التعبير عن رأيهم في مايدور حولهم. وفي الشهر الماضي عقدت ثلاثة لقاءات كان الرسميون الخليجيون طرفا فيها وسلطت الاضواء على هذه السياسة والوهن الذي تعاني منه حكومات الخليج على الرغم من امتلاكها اسباب القوة.

ففي الاجتماع الذي عقد في واشنطن بين رجال الاعمال الخليجيين ونظرائهم الامريكيين اثار الجانب الامريكي كثيرا من القضايا التي اما انها لا تمت الى موضوع اللقاء بصلة او انها تتحدث عن العلاقات التجارية بين الطرفين بما يتلاءم والمصالح الامريكية فقط دون اعطاء اي اعتبار للطرف الآخر. ومن ذلك ما اثاره نائب مساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون الشرق الادنى ديفيد ماك في الاجتماع حيث اكد على ضرورة التعاون الامني بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي مما اثار دهشة كثير من الحاضريم خصوصا اولئك البعيدين عن الدوائر الرسمية.

واستغل الامريكيون هذا اللقاء لتحقيق مأرب آخر لا يعدو ان يكون احدى الوسائل التي يضغطون بها على القبائل الحاكمة. فقد اعدت وزارة الخارجية الامريكية تقريرا قدم الى المؤتمر ويدعو في جانب منه الى رفع المقاطعة التي تفرضها الدول العربية على «اسرائيل». وجاء في التقرير: «ان استغلال الامكانات الكاملة للعلاقات التجارية والاستثمارية المتنامية بين الولايات المتحدة واسرائيل لا يمكن ابدا ان يتحقق طالما ان دول مجلس التعاون تطبق المقاطعة».

واصبحت الكويت من بين اكثر الدول الخليجية الست عرضة للضغوط الامريكية التي تدعوها لرفع المقاطعة. وأعلنت امريكا مرارا عدم رضاها عن استفسارات الحكومة الكويتية عن علاقة الشركات الامريكية بالكيان الصهيوني. وأشار احد تقارير وكالة التنقيد بمناهضة قوانين المقاطعة ان الكويت اكثرت من استفساراتها. واعلنت الشركات الامريكية انها واجهت ٢٩٣٤ استفسارا من الكويت عن علاقتها بالكيان الصهيوني. وكان وزير الخارجية الامريكي اثارالموضوع مع امير الكويت اثناء زيارته لهذه الدولة الخليجية.

وبدا تاثير هذه الضغوط واضحا في تصريح وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الاحمد عندما قال ان الدول العربية ربما ترفع المقاطعة العربية ضد اسرائيل ولو ان ذلك يمكن ان يتم بصورة جزئية ابتداء. وواضح ان امريكا تعتبر نفسها صاحبة منة على الدول الخليجية عموما والكويت بصورة خاصة وذلك بسبب مشاركتها في الحرب ضد العراق. وهذا ما جدا بوزيرخارجيتها الى وصف الكويت والسعودية خصوصا بانهما «ناكرتان للجميل».

ولعل الشعور الغربي بصورة عامة بان الغرب صاحب فضل على الخليج في انقاذه من صدام حسين جعل كثيرا من زعمائه يكررون المطالبة برفع المقاطعة. وفي الاجتماع الذي عقد بين الجانبين الاوروبي والخليجي في بروكسل في ابريل الماضي طالبت المجموعة الاوروبية الدول الخليجية مجددا برفع المقاطعة الامر الذي اضطر وزراء خارجية مجلس التعاون الى مناقشة القضية مجددا في اجتماع لهم في الرياض دون ان يصدر عنهم بيان في هذا الخصوص.

أما اللقاء الثاني الذي بدا فيه الرسميون الخليجيون في اوضح صور الوهن فهوالاجتماع المشترك الذي عقدوه مع ممثلين عن المجموعة الاوروبية لمناقشة ما يسمى بضريبة الكربون التي تنوي اوروبا الموحدة تطبيقها على النفط. الموقف الاوروبي كان واضحا هذه المرة بنفس وضوحه من قبل وهو يتمثل في فرض الضريبة المذكورة وان القرار اوروبي قبل كل شيء وهم يعون تماما انعكاساته على الاقتصاد الاوروبي والعالمي.

اما الطرف الآخر فاختار اسلوب الشرح والتوضيح للطرف الاوروبي في سلبيات هذا الاجراء من النواحي الاقتصادية وشرح تاثيرات مصادر الطاقة الاخرى على البيئة مقارنة بتاثير النفط وكان الاوروبيين يجهلون ذلك متناسين ان القرا رسياسي في جانب منه على الاقل. وظهر المفاوضون الخليجيون كمستجدين يطالبون الدول الصناعية بتغيير رأيها. وقال بعضهم شعرنا بطعنة في الظهر من قبل الدول الصناعية لاننا عملنا سنوات طويلة على ابقاء اسعار النفط منخفضة وكنا نتوقع مكافأة من الدول الصناعية، الا اننا فوجئنا بمكافأة من نوع آخر.

لماذا لم يسأل صانعو القرار السياسي في الخليج انفسهم: من المسؤول عن تدني اسعار النفط وجعل الدول المنتجة في وضع تفاوضي ضعيف خلافا لما هو متوقع؟ الواضح ان النفط الذي يباع في اوروبا باسعار ارخص من المياه المعدنية حتى بعد اضافة الضرائب الكبيرة عليه ما كان ليصل الى هذا السعر لو ان دول الخليج، وهي اكبر مصدر للنفط في العالم، اتبعت سياسات اكثر حكمة ومنها عدم اغراق اسواق النفط بكميات كبيرة منه كما لو انه سيكون غير صالح للاستعمال لو بقي في الارض.

وهذه الحقيقة تقود الى القول ان ذلك ما كان ليحدث لو ان السياسة النفطية وكذلك السياسات الاخرى، تستمد قوتها من الشعب عن طريق الرجوع اليه عبر ممثليه. دول الخليج، وخصوصا السعودية، لا تنكر انها لعبت دورالمحافظ على اسعار منخفضة للنفط مع علمها ان المستفيد الاكبر من ذلك هو الغرب. والحجة الواهية التي تبرر بها الدول الخليجية هذه السياسة النفطية ينقضها خبراء الطاقة. اذ ان ايجاد البديل للنفط كمصدر للطاقة، وهو ما تقول دول الخليج انها تخشاه، هو اقرب الى المستحيل ولا يبرر هذه السياسة مطلقا.

ويتضح من اجتماع الدول الثماني الموقعة على اتفاق دمشق والذي عقد في الدوحة الشهر الماضي ان الرئيس المصري حسني مبارك يسعى الى ابتزاز دول الخليج تحت مظلة مبررات واهية. فهو من ناحية يسعى الى اشاعة جو من التوتر والقلق لدى الدول الخليجية بسبب ما يسميه هو بالمطامع الايرانية في المنطقة. ولتاكيد ذلك يحاول ان يرمي باللوم على ايران في تاجيج الوضع الداخلي في بلاده. وهو يسعى لأيجاد موطئ قدم لنفسه في المنطقة دون مبرر سوى الذي يصنعه هو في مقابل أن يجني من وراء ذلك اموالاً طائلة لا تستفيد منها مصر بل هو وبطانته وحزبه الذي يحكم مصر بسياسة الحديد والنار.

وما يهمنا هنا هو ان الدول الخليجية تعي ذلك تماما الا انها لا تملك الشجاعة الكافية لتقول له هذه الحقائق التي ما كان لها ان تعكر الوضع لولا هذا الاسلوب الذي يتعامل مع الواقع من منظور واحد لا يقبل التغيير او النقد حتى وان كان خاطئا، ولو تعامل مع الامور على حقيقتها لجنب المنطقة كثيرا من الازمات المصطنعة.

هل يتحقق التعايش السلمي بين الحكومة والمعارضة

السؤال الذي يطرح نفسه دائما: ماهو مقدارالتنازل الذي تطلبه الحكومة من المعارضة والمعارضة من الحكومة لكي يتحقق التعايش السلمي بين الطرفين؟

وللجواب على هذا التساؤل لا بد من الرجوع خطوات الى جذور المشكلة وبالتالي يمكن تسليط الضوء على الحلول المتداولة.

بادىء ذي بدء، لا بد من فهم الخلفية التاريخية للنظام السياسي الحاكم في البحرين. ان قبيلة آل خليفة تختلف عن القبائل الاخرى الحاكمة في الخليج في امر اساسي فاذا كان ابناء عمومتهم آل الصباح قد سكنوا الكويت وانتمهم اهل الكويت انذاك على ممتلكاتهم اثناء خروج الرجال للتجارة، وحصلوا بذلك على تعاهد واتفاق لتاسيس شرعية معينة للحكم، فان قبيلة آل خليفة دخلوا البحرين عن طريق القوة وآل خليفة لا يخفون ذلك، بل يتم تدريس الاجيال في المدارس ان آل خليفة «فتحوا» البحرين، وان لحاكم الاول تم تلقيبه احمد «الفاتح». الفتح، اذن، هو مصدر الشرعية الذي تعتمده الاسرة لحاكمة لتبرير مسكها بزمام الامور. ولا يخفى على اي مطلع على تاريخ المنطقة ما دار اثناء عهد «الفتح» قبل ٢١٠ سنوات. فقد تعرضت البحرين لفوضى سياسية بسبب الغارات المستمرة التي كان يشنها القراصنة في مياه الخليج. وحتى عندما تحالفت قبيلة آل خليفة مع قبائل اخرى ودخلوا البحرين بقوة السيف لم يستقر بهم الحال. اذ سرعان ما تم ازاحتهم من قبل حكام مسقط انذاك الذين حكموا البحرين لعدة سنوات في مطلع القرن الماضي حتى ازالتهم من الحكم بعد تحالف آل خليفة مع ابن سعود وقبائل اخرى.

وعندما رجع آل خليفة الى الحكم كان ممثل ابن سعود يأخذ الجزية مقابل الحماية من حكام مسقط واستمر هذا الوضع بشكل او آخر حتى دخول بريطانيا على الخط واجبار مشايخ الخليج التوقيع على الاتفاقية العامة عام ١٨٢٠ وبهذا أصبح من سلم أموره الى بريطانيا آمنا ومستحقا لحماية المدمرات البريطانية، ومن لم يوقع على الاتفاقية انتهى حكمه واثره. اثناء كل هذه الحوادث كان اهل البحرين يعانون من قسوة آل خليفة وتسلطهم على البلاد ومصادرتهم لممتلكات من يعارضهم او من لا يدفع الضرائب المفروضة على اهل البلد الاصليين فقط. وهذا ادى لنزوح اعداد كبيرة من اهالي البحرين الى سواحل الخليج الاخرى كالقطيف والبصرة والمحمرة وبندر لنجة.

هذه الفجوة بين اهل البحرين وقبيلة آل خليفة استمرت في الاتساع مع الزمن، وازدادت الى الدرجة التي انعدمت فيها الثقة بين الطرفين. فلا زال اهل البحرين، مثلا، يعتبرون من العار القبول بوظيفة سياسية ضمن الجهازالحاكم وينظرون بعين الريبة ويلصقون تهم الخيانة بكل من قبل ان يتقرب من دوائر الحكم. وانعدام كامل الثقة هي الميزة التي يختلف فيها النظام السياسي في البحرين عن غيره من الدول الخليجية الاخرى... ففي الدول الاخرى، وبالرغم من تشابه الانظمة، هناك فئات اجتماعية لا تنظر الى الحاكمين نفس النظرة الحادة، وتعامل السلطة اليومي مع الشعب يوضح هذا النمط الخاص من العلاقة بين الحاكم والمحكوم في البحرين.

لقد حاولت الفئات المثقفة ان تردم الهوة بين الحاكم و المحكوم وسعت الحركة الوطنية في الثلاثينات والاربعينات والخمسينات لاقامة نظام عصري يقبل بوجود «الملكية» المتمثلة في القبيلة الحاكمة في ظل نظام برلماني منتخب شعبيا. الا ان العائلة الحاكمة قاومت بكل ما اوتيت من دعم بريطاني ومنعت الحركة الوطنية « المعتدلة» من الوصول الى اهدافها. وهكذا انتهت حركة الهيئة التنفيذية العليا في الخمسينات ونفي قادتها الى سانت هيلانة. وبعد القضاء على حركة الهيئة عام ١٩٥٦ اعلن حاكم البلاد حينها «سلمان بن حمد آل خليفة» عن حالة الطوارىء وتسييرالقوانين العرفية في التعامل مع المعارضة. وانتهجت السلطة القمع كوسيلة أولية للتعامل مع المعارضة وتم تاسيس «القسم لخاص» عام ١٩٥٧ بقيادة ضابط بريطاني لالقاء القبض على اي مواطن يتحدث في « السياسية». واصبح الحديث في «السياسة» منذ ذلك الحين جريمة نكراء يعاقب عليها القانون بالسجن والنفي والقتل اذا اقتضت الضرورة. وكانت سنوات الستينات تمثل بداية السجن المظلمة، فبعد ان كانت البحرين رائدة الصحافة الخليجية، لم يسمح بصدور اي مطبوعة ما بين ١٩٥٦ و ١٩٦٥. وبعد ذلك سمح لشيء هزيل لا يتابع قراءته حتى من كتبه.

في عام ١٩٦٥ تردت العلاقة بين الحكومة والشعب اثر انتفاضة عمال شركة النفط وطلاب المدارس. وبعد

مشاكل الخليج تعصف بهدوئه

يعيش الخليج هذه الايام أوضاعا مضطربة بسبب العديد من القضايا الاقليمية والدولية ذات الاثر المباشر على استقراره ونموه، ومن هذه القضايا ما يلي:

١) التوتر الذي يسود المملكة العربية السعودية على اثر الاعلان عن تكوين «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية». هذه اللجنة اعلن عن تشكيلها في الرياض الشهر الماضي وتزعم مشروعها سبعة اشخاص هم الشيخ عبد الله المسعري (قاض متقاعد ورئيس ديوان المظالم سابقا) والشيخ عبد الله بن جبرين (من كبار العلماء في المملكة وعضو رسمي للافتاء)، والمحامي سليمان الرشودي (اول من زاول مهنة المحاماة في المملكة)، والاستاذ حمد الصليفيح (من كبا رجال التعليم في المملكة) والدكتور عبدالله الحامد (عضو هيئة التدريس في جامعة الامام محمد بن سعود واديب وشاعر) والشيخ عبد الله بن حمود التويجري (عضو هيئة التدريس بجامعة الامام محمد بن سعود). اما السابع فهو الدكتور محمد بن عبد الله المسعري (استاذ في الفيزياء). ادى الاعلان عن تشكيل لجنة حقوق الانسان هذه الى اثارة حفيظة الحكومة السعودية ففصلت الموقعين على العريضة من اعمالهم بعد ان امرت «هيئة كبار العلماء» باصدار بيان ضدهم. وبسب اصرار الموقعين على التمسك بحقهم في تكوين اللجنة، فقد اصبح الوضع متوترا لان الملك فهد يعتبرها تحديا لنظام حكمه. وقد اجتمع الامير عبد الله،ولي العهد، مع المجموعة ووجه لهم اللوم وامرهم بحلها ولكن بدون جدوى.

وهناك توقعات بتصاعد الامور، وربما ادى استمرار ذلك الى تغير جوهري في نظام الحكم، خصوصا بلحاظ التغيرات السياسية في المنطقة.

٢) الانتخابات اليمنية التي اجريت الشهر الماضي ادت الى تكريس الشعور لدى الشعوب الخليجية بضرورة تطويرالاوضاع في بلدانها وخصوصا على مستوى الحريات والممارسة السياسية. فاليمن الذي حقق وحدة شطريه قبل عامين كان يعاني مشاكل اقتصادية كثيرة وخصوصا بعد انتهاء حرب الخليج الثانية وطرد مليون يمني من السعودية. ومع ذلك نجح في تجاوز المعوقات الاقتصادية والسياسية وخاض معارك انتخابية حامية شبيهة الى حد ما بانتخابات البلدان المتطورة التي يتوقف فيها بقاء الحكومة او ذهابها على النتائج الانتخابية، واذا كان اليمنيون قد استطاعوا ممارسة التجربة بنجاح فلماذا لا يحصل شيء مماثل في دول الخليج الاخرى. والسعودية من اكثر البلدان الخليجية تحسسا لهذا الموضوع. فالشعب السعودي يطالب بحقه في العيش الكريم عن طريق السماح له بالممارسة السياسية مثل بقية شعوب العالم. وهناك قناعة لدى المراقبين بان استمرار النموذج اليمني من شانه تحريك المشاعر الشعبية في دول الخليج باتجاه المطالبة بالحريات والسماح بالممارسة السياسية وتدرك حكومات الخليج ذلك، ولكنها تابى التنازل عن شكل النظام الاستبدادي الذي تمارس من خلاله القمع والارهاب ضد من يتحدث عن التغيير السياسي او يطالب بحقوقه.

٣) مسالة الامن الخليجي، ذلك الموضوع القديم الجديد مطروحة بقوة هذه الايام، وخصوصا بعد زيارة الرئيس المصري، حسني مبارك دول الخليج الشهر الماضي. وخلال هذ الزيارة سعى مبارك الى تحقيق هدفين: الاول الحصول على مساعدات مالية سخية من دول الخليج في اطار صندوق الدعم العربي الذي اقرته قمة الكويت عام ١٩٩١ حينما اقرت خطة لتوفير ١٠ مليارات دولار للمساهمة في مشاريع التنمية في بقية الدول العربية. والثاني تكريس الدور العسكري المصري في منطقة الخليج من خلال «اعلان دمشق» الذي طرح بعد نهاية حرب تحرير الكويت.

وفي هذا المجال حاول مبارك تضخيم الخطر الايراني في الخليج لتبرير وجود عسكري مصري للدفاع عن دول الخليج. ولكنه لم يفلح في هذا الجانب لان هناك اتصالات ايرانية ـ خليجية عديدة للتفاهم ووضع اسس الحوار والتقارب ولانه انما يردد ما يقوله الاسرائيليون. صحيح ان مسالة الخلاف على الجزر الثلاث ما تزال تقلق الجانبين، ولكن يبدو ان هناك رغبة من الجميع لوضعها في اطارها الصحيح وعدم اعطائها حجما اكبر من حجمها. ولاعادة التوازن، فقد قام وزير الخارجية الايراني، الدكتور ولايتي، بزيارة الى دول الخليج لتاكيد نوايا بلاده السلمية ورغبتها في علاقات متوازنة. وكان لقاء وزيري خارجية كل من ايران والامارات عل هامش مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية في اسلام آباد في شهر ابريل الماضي عاملا في تهدئة الاوضاع.

٤) الاوضاع الاقتصادية في دول الخليج ما تزال تسبب قلقا لدى الحكومات، وهناك صراع خفي على عدد من القضايا مثل كمية الانتاج النفطي والمساعدات المالية المتبادلة وصفقات التسلح. فخلال حرب الخليج عانت السعودية من مؤشرات اقتصادية سلبية بسبب دفعها ٥٥ مليار دولار لتمويل التحالف العسكري، وما تزال صفقات التسلح الكبيرة تضغط على الميزانية العامة للبلاد. ويتوقع المارقبون عجزا في ميزانية العام ١٩٩٣ التي اعلنت في شهر يناير الماضي بقيمة ٢٧.٨ مليار ريالا (٧.٤ مليار دولار) سيتم تمويله عبر الاقتراض الحكومي. وتعاني ميزانية البحرين من عجز ما تزال الحكومة تبحث عن مصادر تمويله وقد يتجاوز ١٠٠ مليون دولار. اما الكويت فتعاني من عجز في ميزانيتها في السنة المالية ١٩٩٣ / ١٩٩٤ مقداره ٢ مليار دينار (٦.٦ مليار دولار)، وتقترح الحكومة خفض النفقات بنسبة عشرة في المئة لكي يمكن احتواء العجز. ودعا اعضاء البرلمان الحكومة الى تقليل تكاليف مشروعات التشييد الفخمة والانفاق العسكري. وكان العجز ارتفع في السنة ١٩٩٢/١٩٩١ الى ٥.٣٣ مليار دينار (١٧.٥ مليار دولار) بسبب تكاليف الاعمار والحرب وزيادة مرتبات الموظفين العموميين وشطب ديون مستحقة على الكثير من الكويتيين.

٥) الخلافات الخليجية ـ الخليجية ما تزال مصدر قلق للحكومات، صحيح ان هناك محاولات لاحتوائها ولكن هناك عوامل عديدة تثيرها كذلك. وفي الشهرالماضي قام وزير الدفاع السعودي، الامير سلطان بن عبدالعزيز، بزيارة خاطفة الى الدوحة في محاولة للتفاهم على طريقة لانهاء ازمة الحدود بين البلدين، ولكن لا يبدو أن تقدما حصل في تلك الزيارة، اذ ما تزال السعودية وقطر تختلفان على ملكية منطقة الخفوس التي حدث فيها نزع مسلح العام الماضي. واذا كانت الخلافات الحدودية هي التي تغذي النزاعات الخليجية، فانها كانت سببا مباشرا للاحتلال العراقي للكويت. وما يزال بقاء صدام حسين في السلطة عامل اثارة في الداوئر الخليجية. وتسعى الكويت لحماية نفسها باجراءات عديدة في مقدمتها مشروع بناء سور حاجز بينها وبين العراق تتجاوز تكلفته ١٠ مليارات دولار وتقوم في الوقت نفسه بمناورات عسكرية مع دول التحالف من اجل ردع العراق عن اعماله العدوانية. وكان اخر هذه المناورات في الشهر الماضي وشاركت فيها طائرات فرنسية مع قوات كويتية واعتبرتها الكويت تحذيرا للعراق. ولكن المشكلة ان الخلاف الكويتي ـ العراقي تقابله محاولات خليجية اخرى للتقارب مع العراق حيث ان كلا من البحرين وقطر تسعيان لتحسين علاقاتهما مع بغداد، وتتمتع عمان بعلاقات طيبة معها كذلك.

واذا كان مجلس التعاون الخليجي عنوانا للتقارب بين دول الخليج الست فان الاختلاف حول ابسط القضايا مثل العلاقات مع العراق الذي احتل الكويت يعني ان المجلس قد انتهى روحا وان بقى جسدا خاويا.

ان اخمد الجيش البريطاني الانتفاضة اصدر حاكم البلاد (الامير الحالي) قانون الامن العام في ١٧ ابريل ١٩٦٥ (اي بعد شهر من الانتفاضة).

ونص قانون الامن العام على حق الحاكم في اي وقت من الاوقات اصدار اية اوامر يراها لازمة لحفظ الامن العام، وكان هذا يعني ان من تسول له نفسه معارضة النظام فان الحاكم بامكانه ان يتخذ اي اجراء ضده من خلال القسم الخاص. سبق اصدار هذا القانون استقدام البريطاني ايان هندرسون لرئاسة القسم الخاص والمخابرات عام ١٩٦٦ وتسليم قيادة الشرطة والامن العام لبريطاني اخر كان يعمل في الشرطة (جيم بيل الذي تقاعد ديسمبر الماضي).

استمر كل من ايان هندرسون وجيم بيل في استخدام وسائل العنف والقمع لاخماد المعارضة دون هوادة. وهذا ساهم في ازدياد عدم الثقة بين الحكومة والشعب اكثر من ذي قبل. الا ان التطورات التي حصلت في مطلع السبعينات اعطت املا جديدا في تحسين العلاقة، فبسبب اعلان بسيط عن نيتها للانسحاب من شرق السويس بما في ذلك البحرين وعزم شاه ايران للمطابة بضم البحرين لايران سعت عائلة آل خليفة لردم الهوة بينها وبين الشعب. وهكذا سمح بالانتخابات من اجل اقامة مجلس وطني يتكون من ٣٠ عضوا منتخبا بالاضافة لعضوية الوزراء بحكم مناصبهم. الا ان التجربة لم تدم طويلا، وضاقت العائلة الحاكمة ذرعا بعد ان تعرض الحاكمون لاول مرة منذ سيطرتهم على البلاد لمساءلة النواب ومراقبة تصرفاتهم.

بدلا من تطوير الثقة بين الحاكم والمحكومين، اصدر الامير الحالي (عيسى بن سلمان) مرسوما اميريا في اكتوبر ١٩٧٤ ينص على قانون بشان تدابير امن الدولة ويعطى هذا القانون الحق لوزير الداخلية ان يامر بالاعتقال الاداري لمدة ٣ سنوات «لكل شخص اتى من الافعال او الاقوال او قام بنشاط او اتصالات داخل البلاد او خارجها مما يعتبرها الوزير تضر بالامن الداخلي او الخارجي للبلاد». وان من يعتقل بنص هذا القانون يحاكم (اذا حوكم) امام محكمة الاستئناف العليا (يعني انه لا يحق له التظلم او استئناف الحكم)

كان اصدار القانون ونشره في الجريدة الرسمية مخالفة دستورية، اذ ينص الدستور على وجود موافقة المجلس الوطني على اي مرسوم لكي يصبح قابلا للتنفيذ، واعتبر اعضاء المجلس الوطني ان اصدار القانون هو طعنة توجه لهم في الظهر وهي حراب جاهزة لكي تستخدم ضد كل من تسول له نفسه التعبير عن رايه بحرية كما نص على ذلك الدستور.

وفي موقف تاريخي يمجده التاريخ، وقف جميع اعضاء المجلس الوطني ضد القانون واسقطوه دستوريا، الا ان العائلة الحاكمة لم تعد بحاجة لاسترضاء الشعب. فخطر مطالبة الشاه قد انتهى، وتم احلال القوات الامريكية بدلا من القوات البريطانية في القواعد العسكرية، والجهاز الامني الذي يراسه البريطانيون كان على الاستعداد.

اصدر الامير مرسوما اخر في اغسطس ١٩٧٥ وحل المجلس الوطني وعلق مواد الدستور الداعية لاعادة انتخاب المجلس بعد شهرين. ومنذ ذلك الحين تحكم البحرين بواسطة مراسيم اميرية وقوانين وزارية تصدرها العائلة الحاكمة متى شاءت دون اي محاسة شعبية ودون الاعتراف باي دور للتمثيل الشعبي.

هذا التردي في الثقة والاصرار العنيد على مناهضة اي شكل من اشكال الانفتاح السياسي الذي يعتمد على الثقة المتبادلة، جعل البحرين في موقع مميز للغاية. فالبحرين التي كانت رائدة في العمل الوطني والصحافة الحرة في الخمسينات هي الآن ستار حديدي وسجن كبير، والبحرين التي كانت في المقدمة في الحياة النيابية هي الآن في المؤخرة، لا تعترف ولا تنوي الاعتراف بالمشاركة الشعبية.

كيف اذن يمكن للمعارضة التعامل مع المنطق الحكومي الذي يقول: ان قانون امن الدولة سيبقى سلاحا في يد الحكومة لمعاقبة من تشاء، وسوف يغض النظر عن الدستور ويعمل بمراسيم اميرية يتم اصدارها حسب الحاجة التي تحددها العائلة الحاكة. واذا لم يقبل من يعارض النظام ان يعيش في ظل هذه الشروط فانه اما مسجون او منفي او مطارد او مضايق.

لقد كانت العريضة التي قدمها المئات من وجهاء البلد في منتصف نوفمبر ١٩٩٢ هي التعبير الصحيح للمطالب الشعبية وهي القاسم المشترك الذي تلتقي عنده كافة التوجهات السياسية. والعريضة طرحت امرا هاما وهو اعادة الحياة الدستورية للبلاد. فاذا تم العمل بالدستور امكن التصدي للمراسيم غير الدستورية، وامكن التصدي لجهازالمخابرات. هذه الامور سوف تجعل العائلة الحاكمة تتصدى للمطالب الشعبية بالمواجهة المباشرة او بالالتفاف عليها من خلال مجلس الشورى المعين. في كلتا الحالتين سوف تفشل الحكومة في ردم الهوة بين الحاكم والمحكومين.

حين يستعمل النفط سلاحا... ضد الشعب

عندما تراه في الطريق تعجبك اناقته، ويسلب بصرك حسن هندامه. وحين تراه في سيارته تحسبه اسعد من في الارض لأن لديه من الاموال ما يجعله قادرا على اقتناء احدث الحافلات. وفي بيته يتوفر كل ما انتجت التكنولوجيا الحديثة من وسائل الراحة. ويقضي صيفه عادة في منتجعات السياحة في اوروبا وغيرها، واولاده ينعمون بوسائل الترفيه والمتعة.. أسعيد هو حقا؟

هذا المتجلبب بجلباب المال والترف، اتراه بلغ ذروة طموحه في الحياة ام ان هذا المظهر الجميل يستر تحته انسانا لا يرى في هذا الثراء الا عائقا عن نيل الحرية؟ ان هناك اليوم ازمة حقيقية في نفسية الانسان الخليجي الذي حباه الله بنعم النفط فانهالت عليه الدنيا ببهرجها وملأت جيبه الاموال حتى صنف في اعلى مستويات المعيشة في العالم، فمتوسط الدخل في اغلب بلدان الخليج من اعلى المستويات، واموال النفط جعلت الآخرين ينظرون لهذه المنطقة بحسد وربما حقد احيانا. اشتعلت الحرب بعد الاخرى بسبب الصراع على ما تملكه هذه المنطقة من ثروة نفطية قفزت بحياتها المادية خطوات كبيرة في وقت قصير نسبيا. وخلال نصف قرن من الزمن اصبحت دول الخليج التي كانت من افقر مناطق العالم من اغناها، فهل ساهمت هذ الثروة في اسعاد المواطن الخليجي؟

ان الشقاء الذي يشعر به هذا المواطن تعبر عنه مواقفه السياسية في عواصم الدول الخليجية. وما الخطوة «الانتحارية» التي اقدمت عليها الثلة من الرجال الشهر الماضي باعلانها التحدي لنظام الحكم السعودي الا دليلا على مدى اليأس والقنوط من الاعتماد على حسن نوايا النظام. والا فما الذي يدفع بسبعة رجال يملكون من وسائل الراحة والموقع الاجتماعي الشيء الكثير للزج بانفسهم في مواجهة غير مضمونة النتائج مع نظام لا يعرف الا السيف يقطع به الرقاب والايدي والارجل؟ انه تعبير بليغ عن الشعور بالظلامة والاهانة. فالمثقف السعودي الذي حاز من درجات العلم اعلاها ومن سبل الحياة ايسرها ممنوع من كل ما يرتبط بالحرية والحقوق الانسانية. فهو ينظر من حوله فيرى المواطن الارتيري الذي كان حتى عهد قريب يعمل عملا متواضعا في السعودية مثلا، وهو يمارس دوره كانسان، يقرر مصيره ويساهم في صياغة النظام السياسي الذي يحكمه. وهذا المواطن اليماني الذي قرر خادم الحرمين الشريفين طرده من المملكة لان حكومة بلده ساندت العراق في حرب الخليج اصبح حرا من القيود السياسية المفروضة عليه. فهو يشارك في توحيد بلاده ويختار من يمثله في مؤسسات دولة الوحدة، ولا يخشى من زوار الليل حين يعبر عن وجهة نظره تجاه سياسات حكومته.

لقد ملّ المواطن الخليجي مقولة التمسك بالاعراف والتقاليد، وكان هذه الاعراف البالية مختصة بنا، او كان الله جعل ما فعله حكام ظالمون في السنين الغابرة قيدا تكبل به ايدينا ورقابنا مدى الدهر. هؤلاء الحاكمون الذين يمارسون ظلمهم ليل نهار لا يكفون عن التعرض للابرياء وخصوصا من يتطلع منهم يتطلع لفجر الحرية ويطمح في الكرامة والعزة. فالمواطن في نظرهم آلة تتحرك بلا شعور وبلا ضمير وبلا طموح، فهم يقررون له ما يعمل وما يترك، و يوحون له بانهم مرسلون من الله وانهم قدره الذي لا محيص له عنه. لقد استكبروا في الارض وعتوا عتوا كبيرا.

أما هذا الخليجي الذي يمشي بلا قلب وبلا شعور، فهو الضحية لسياسات الارهاب و القمع و الاهانة. فكما انهم مقودون من اسيادهم، فمواطنوهم يجب أن ينقادوا لهم بدون سؤال أو استفسار. أترى ان الله خلق هذا الانسان ليتحكم في حياته وسلوكه وشعوره انسان آخر يقل عنه مستوى في الفهم والعلم و الايمان؟ اترى ان الظلم حقيقة لا مفر منها وان على الانسان الانصياع له والقبول به في كل الظروف؟ وهل يجوز ان يختصر الانسان وحياته وفكره ووجوده في بضعة دراهم نفطية تعطى له بعد أن يستلب الحاكم كل الرغيف ويترك له الفتات؟

محنتنا في الخليج كبيرة، وتتلخص في ان لدينا شيئا اسمه النفط فالله سبحاه وتعالى وهبنا هذه النعمة لتكون مكملة لحياة امتنا كلي تنهض بمسؤوليتها وتحقق الوسطية في موقفها، ولكن حكامنا اساؤوا التعامل مع هذه الثروة فاحتكروها لانفسهم وعائلاتهم الحاكمة من جهة. واستعملوا ماتبقى منها للاجهاز على الشعب ومنعه من الطموح والمطالبة بأن يعيش حرا يكيف حياته بالشكل الذي يناسبه. انهم ليسوا اقوياء بذواتهم، ولكنهم عبيد يحميهم السادة ذوو الباع الطويلة من محترفي سرقة ثروات الشعوب والمرابين. كل قضيتنا اننا نطالب باحترام حقوقنا كبشر، ولذلك فنحن مجرمون في قانونهم. وما حدث لافراد لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية في الجارة الكبيرة اوضح دليل على ذلك.

أيها الشامخ... لا تطاطئ رأسك

كفتك الليالي عناء السهر ... وطاب لروحك ذكر السمر
وطار شعورك فوق السحاب ... وطافت بذهنك احلى الفكر
وجفّت على وجنتيك الدموع ... وكانت بخدك مثل المطر
وحنّت إلى جنبك الحانيات ... فانت الوديع الخفيف الاثر
ونور محياك رغم الظلام ... تلألا وشعبك منه انبهر
وضمّتك حبّا قلوب الكرام ... وناجتك عشقا بوقت السحر
شمخت بأنفك رغم القيود ... ولم تعْيَ يوما بظلم البشر
قضيت سنينا بتلك السجون ... لان كلامك مثل الابر
وكان يهمك خلف الحديد ... صعود العلى واحتضان القمر
رأيت القوافل عند الاصيل ... فرادى وجمعا تحث السفر
الى حيث يحلو حديث النضال ... ويرمق نحو العلى من حضر
ولما يزل جمعكم حاشدا ... برغم العذاب وكل الضرر
فال الخليفة رمز الفساد ... وظلمهم عم بحرا وبر
يعيثون ظلما بجنب الحمى ... وهل يعرف البدو عيش الحضر
فلو أن اجدادهم في القبور ... تراءت لهم فاضحات الغجر
لأضحى خصيما لهم وائل ... وأنكر ظلم الرعايا مُضر
ولانتلم السيف سيف العتوب ... وحط بأرجائهم كل شر
عهدناك في الهول مثل الجبال ... شموخا وفي الصمت مثل الحجر
عرفناك كالليث عند النزال ... صؤولا هناك وكرا وفر
وفي قلبك الحر كل الحنان ... لمن ضل سعيا وكل البشر
وتابى الكرامة منك الخنوع ... وأن تستكين ويابى القدر
ثباتا على الدرب رغم العناء ... فصبرا وطوبى لمن قد صبر

السعودية: مارد التغيير - البقية

عن القاموس السعودي الذي لا مكان فيه لغير الملك على صعيد الحكم والممارسة السياسية. والحكومة من جهتها محاصرة، فلا تستطيع الفتك باعضاء اللجنة المعروفين في الجزيرة العربية بعلمهم وتمرسهم في العمل الديني والاجتماعي، وفي الوقت نفسه لا تستطيع السماح لهم بممارسة ما يريدون من عمل قد يطال في بعض جوانبه مصالح العائلة الحاكمة، المشكلة ان الملك فهد بن عبد العزيز فشل حتى الآن في استيعاب منطق التاريخ وحركة الحياة معتقدا أن كل شيء يمكن حله بالسيف أو المال، وشجعه على تفكيره هذا عقود من الحكم القمعي الذي لم يعتد سوى سياسة القمع وإسالة الدماء وقطع الرؤوس والايدي والارجل، انه لم يدرك بعد ابعاد التطورات التي حصلت في المنطقة والعالم، فاعتقد ان اعلانه عن انشاء مجلس شورى معين يكفي لتكميم افواه الناس، وانه لن يطالب بشيء آخر بعد ذلك، ولكن التطورات التي حصلت في السعودية خلال العامين الماضيين تشير الى غيرذلك. فالشعب الذي ادرك ما يحدث حوله من تطورات سياسية لم يعد يقبل بنمط الحكم الاستبدادي المسيطرعليه. فالكويت اعادت مسيرتها الديمقراطية، واصبحت تتمتع بقدر من الحرية. و اليمن الذي هو من افقر البلدان العربية ماديا خطى خطوات كبيرة باتجاه الوحدة والتعددية والعمل الدستوري تمخض عنها انتخابات متميزة في المنطقة العربية. بينما بقي المواطن السعودي ممنوعا من التدخل في السياسية فضلا عن المطالبة بالدستور والانتخابات.

ان ازمة منطقة الخليج تكمن في حقيقة ان حكامها يرفضون منطق مسايرة تطورات الزمن، ويصرون على وجود نمط حياة مغاير لما في العالم اليوم ويرتبط بالماضي وما فيه من اعراف وتقاليد وانحرافات، انهم لم يدركوا بعد أن نصف القرن الماضي الذي كان عهد النفط قد انتج اجيالا جديدة بثقافة متميزة وتطلعات جديدة. هذه الاجيال لم يعد ينطلي عليها ما يقوله الحاكمون عن العادات والتقاليد ويعرفون جيدا أن هذه الاقاويل انما الهدف منها استغفال الشعوب وحرمانها من حقوقها التي منحها الله اياها. وحتى المؤسسة الدينية التي وقفت الى جانب السلطة كان موقفها ضعيفا جدا هذ المرة وتشعر انها اسقط في ايديها. ولا شك ان التطورات في السعودية ستكون لها انعكاساتها الخليجية والعربية. ولا يمكن ان يبقى الوضع في دول الخليج وخصوصا البحرين على ما هو عليه، لأنه مغاير لمنطق الواقع، ومن يدري فلعل التغيير الايجابي في هذه الامة يبدا كما بدا قبل ١٤ قرنا، من قلب الجزيرة العربية.

هكذا بلغ الاستخفاف بالناس

في التاسع من الشهر الماضي (مايو) بدأت المسابقة التنشيطية لاندية الدرجتين الممتازة والاولى لكرة القدم التي نظمها اتحاد كرة القدم على «كاس الشيخ عيسى بن محمد بن عيسى ...ال خليفة» وتم توزيع الاندية على ست مجموعات بحسب ترتيبها في مسابقة الدوري العام. هذا الخبر يبدو عاديا وليس فيه ما يثير التساؤل او يدعو الى الاستغراب. لكن السؤال هنا : من هو الشيخ عيسى بن محمد بن عيسى آل خليفة الذي تتسابق اندية الدرجتين الممتازة والاولى لكرة القدم في البحرين على كاسه؟ انه نجل رئيس اتحاد كرة القدم الذي رشقه المتفرجون بالبيض والطماطم قبل شهرين احتجاجا على سياسات الحكومة. الاب هو ابن امير البلاد، وهكذا تتاكد القبضة الخليفية على شؤون البلاد والعباد

والشيخ عيسى بن محمد بن عيسى ال خليفة طفل لا يتجاوز السابعة من العمر كما هو واضح من صورته. ومع ذلك فله كاس تتسابق اندية البحرين على الفوز به. فلماذا هذه الصنمية ولماذا هذا الاستخفاف بقيم الناس حتى يصبح طفل من آل خليفة رمزا تتسابق الاندية على الفوز بكاسه. لا غرابة اذا ان يخسر منتخب البلاد مبارياته التي خاضها في تصفيات كاس العالم لان معنويات لاعبينا لا يمكن ان ترتفع ما دام هؤلاء على راس الاتحاد الرياضي. فمن يتسابق على كاس هذا الطفل لا تكبر همته ليصبح هدفه الوصول الى كاس العالم.